الفصل الرابع

لماذا العلمانية ضد الإسلام

الإسلام والعلمانية: وجهًا لوجه

obeikandl.com

لماذا العلمانية ضد الإسلام؟

لماذا العلمانية ضد الإسلام وحده دون سواه من الأديان الأخرى كالمسيحية أو اليهودية؟ فهل الخوف من معاداة السامية دفع بالعلمانيين إلى تجنب الحديث عن اليهودية بعيدًا من نقدها وتشريحها؟ وهل تحولت المسيحية بطوائفها وأناجيلها إلى قلعة حصينة من قلاع العلمانية، وبالتالي انتفت حاجة العلمانيين إلى مناقضتها ومراجعة نصوصها التي غدت في متناول الجميع بشكل أو بآخر، وأنها لم تعد حكرًا على سلطة بعينها؟

هذه الأسئلة وغيرها، يطرحها كثير من الإسلاميين، ولا سيما عندما تتعرض ديانتهم لسهام النقد اللاذع من العلمانيين، ويظل تفسيرهم الوحيد لهذا النقد، أن وراء الأكمة ما وراءها، أي الإشارة إلى وجود تواطؤ مضمر بين غلاة العلمانية وبين عتاة المسيحية أو اليهودية لإظهار الإسلام في أبشع صوره واستمرار النبش في ماضيه البعيد، من خلال أساليب التأويل الملتوية لبعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وكأن الصراع بين الإسلام والعلمانية، مشحون بدوافع سياسية، أكثر منها معركة فكرية، بين الشك واليقين.

ولرب قائل يقول، إن أساس التناقض بين العلمانية والإسلام، أن الأخير لم يعد يجد مَن يدافع عنه على غرار المسيحية واليهودية، اللتين تلتف حولهما مجاميع القوة بشتى أنواعها وأشكالها، ولهذا يظهر التحدي للمسيحية وكأنه تحد لدوائر القوى المتمركزة في

العالم المسيحي، ثم أن هذا التحدي لن يسمع صوته، إذا ما كان على هيئة فكرة أو أطروحة، ربما يسمع صوته إذا كان على هيئة تهديد أو تفجير.

وقد يعلل البعض سبب انكباب العلمانية ضد الإسلام، أن في الإسلام ما يستحق المجادلة والمناقضة، بعكس ما بقي من المسيحية واليهودية، لجهة تحولهما وانتقالهما من عصر إلى آخر، إضافة إلى التغيير من الداخل، أي من قلب الكنيسة، وتاليًا من قلب الكتاب المقدس، وبالتالي لم يعد مجديًا نقد المسيحية كدين سماوي يعتمد اعتمادًا كاملاً على فلسفة التثليث أو ما يسمونه بالأقانيم الثلاثة، التي تدخل في منظومة الإيمان الغيبي مثلها مثل الإسلام الذي يعتمد بدوره على الأركان الخمسة.

والملاحظ أن العلمانية، لا تتناول الإسلام في نقدها كإيمان غيبي، وإلا كانت تناولت المسيحية بالمقدار نفسه، فأدوات الإقناع لدى المسلمين تصل إلى حد اليقين المطلق، الذي يصعب التشويش عليه في العقل والقلب، وكذلك الحال مع المسيحية، كأكبر ديانتين يؤمن بهما ثلاثة أرباع الكرة الأرضية، لكن تناول العلمانية للإسلام يظهر من خلال الأشخاص ومدى تطبيقهم للنصوص، من دون أن يظهر في النص بحد ذاته، وإن ظهر على مستوى النص، ستكون الغلبة لمصلحة الإسلاميين لأنهم لن يوفروا أدنى وسيلة، ابتداءً من الدحض المقرون بالأدلة، وصولاً إلى التكفير إن تعذرت وسائل الدحض وسبله.

يبدو أن الصراع بين العلمانية والإسلام، ليس صراعًا مفاهيميًا، بل هو صراع رمزي، بمعنى آخر، الصراع مع رموز الإسلام بقديمه وحديثه، أي مع أشخاصه، وليس مع نصوصه، لهذا نجد أن المعركة حامية الوطيس، بين غلاة العلمانية الذين يدافعون عن

معتقداتهم سعيًا إلى الوصول إلى عالم لا يقدس النصوص ولا النفوس، وبين الإسلاميين الذين لا يقبلون المس لا برموزهم ولا بنصوصهم، مهما كانت حجج وذرائع الآخرين، لذلك نجدهم يطرحون سؤالاً عميقًا، لماذا العلمانية ضد الإسلام؟.

نعتقد أن لا أحد يملك جوابًا وافيًا وكافيًا لهذا السؤال، نظرًا إلى تعدد الإجابة، فالعلمانية قد تكون ضد الإسلام، نتيجة لواقع سياسي معقد، تقف وراءه دول الغرب مجتمعة، وقد تكون نتيجة لسوء الفهم المتبادل بين الإسلام الرافض لمضمون العلمانية، وبين العلمانية الرافضة لشكل الإسلام.

ويمكن حصر الرفض المتبادل بين الإسلام والعلمانية، بعدد من النقاط التي تقدم جوابًا على التضاد القائم بينهما.

من المنظور العلماني:

١. الإسلام ضد العلمانية، لأنه عندما تأتي العلمانية بقوانين وضعية إنسانية، ليس فيها جلد أو رجم أو قصاص، فإنها ستقابل بالرفض، باعتبارها تتحدى شريعة الله.

٢. الإسلام ضد العلمانية، لأن الإسلام في أساسه مشروع دولة، بينما العلمانية في تعريفها العلمي، فصل الدين عن الدولة، ولطالما كان فصل الدين عن الدولة مستحيلاً في الإسلام وغير مقبول، فلم يكن من سبيل سوى اتهام العلمانية بالإلحاد.

٣. الإسلام ضد العلمانية، لأن للعقيدة الإسلامية دستور مدني ينافس دستور العلمانية، أما بقية الأديان، فإن علاقتها هي مع الخالق فقط، وتتضح من خلال المقولة التالية "أعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله"، أي فصل الدين عن الدولة، وهذا ما لا يقبل به دستور الإسلام العقائدي الذي أساسه دين ودولة.

٤. الإسلام ضد العلمانية، لأنه أحد وجوه الاستبداد، حيث لا يسمح بالتعبير عن أي رأي يخالف رأي الإسلام، في حين أن العلمانية لا تريد البتة محاربة تطور الأمة الإسلامية، قدر ما تريد محاربة الجهل والاستبداد الذي لحق فيها.

٥. الإسلام ضد العلمانية، لانعدام أسس التعايش بينهما، في ظل وجود آيات ونصوص كسورة آل عمران ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ لا تترك مجالاً للتعايش تحت مظلة العلمانية.

من المنظور الإسلامي:

١. العلمانية ضد الإسلام، لأن المسيحية لا تشكل أي عائق أمام "البلدوزر العلماني"، ولأنها رضيت واستكانت، بفعل تكوينها الكهنوتي البعيد عن الاهتمامات السياسية تحت جناح النظم العلمانية في دول الغرب.

٢. العلمانية ضد الإسلام، لأن اليهودية تمارس يهوديتها بكل حرية وعصمة ومن دون أي نقد خارجي، ولأنها بفعل هيمنتها على السياسة العالمية وسيطرتها على الاقتصاد الأمريكي، تخدم العلمانية في البلدان الإسلامية أجلّ خدمة، وذلك عبر دعم العلمانيين العرب في حكم بلادهم بقوة الحديد والنار.

٣. العلمانية ضد الإسلام، لأن التغريبيين الذين نادوا بالتوفيقية بين العلمانية والإسلام، سيطر بعضهم على مقدرات البلاد العربية والإسلامية بدعم من الغرب وتأييده، لأنهم يعبرون عن الدعم الحقيقي للغرب المتمثل بالصليبية ذات الاتجاه اليساري الشرقي كالشيوعية.

أخيرًا، إن الرفض المتبادل بين العلمانية والإسلام، والذي يفتقر إلى أرضية صلبة للنقاش، لا يجوز أن ينحصر حول عقدة واحدة،

وهي إما أن تلغي الدين ونسير في ركب العلمانية، كسبيل للتطور والتقدم، أو أن تلغي مفاعيل العلمانية وتدفع بالدين إلى أقصى حدود التشدد، للظفر بالآخرة وبالحور العين.

فالسبيل الوحيد لتجاوز تلك العقدة وغيرها، هو الحوار، غير أن الرفض والتضاد القائم بين الإسلام والعلمانية، لا يؤسس لحوار عقلاني هادئ، بقدر ما يؤسس لحوار غرائزي صاخب، يملأ صداه أرجاء العالم.

obeikandl.com

الإسلام والعلمانية: وجهًا لوجه

بما أن معادلة الرفض المتبادل بين الإسلام والعلمانية هي السائدة في عالم اليوم، وبذات الوقت المؤسسة لحوار غرائزي يضيع فيه العقل في بواطن التخوين والتكفير، دون أن نترك فسحة من الزمن لحوار عقلاني، فإن المواجهة الموضوعية هي السبيل الأنجع لخلق مسافة فاصلة، تحدد لنا رؤية كل منهما للآخر، في ظل استحالة الحوار وانعدامه.

ولبدء هذه المواجهة، لا بد لنا من القيام أولاً، بإبراز خصائص الإسلام والعلمانية كل على حدا، فلو بدأنا بالإسلام، فإننا سنكون أمام مجموعة خصائص، بعضها ذو صلة مباشرة بخصائص العلمانية، والبعض الآخر بعيد كل البعد عنها.

أول هذه الخصائص، العقيدة وهي خاصية ذات طابع ديني – إيماني في الإسلام، وسياسي في العلمانية، فرغم الخلط الشائع والمتعمد أحيانًا في سياق البحث والتحليل، إلا أن عقيدة الإسلام، بما هي دينية خالصة، لا يمكن أن تغدو في سياق أي منهج ثقافي أو نقدي، ذات طبيعة سياسية، فلو كانت سياسية، كما يصر بعض غلاة العلمانية، لقبلت بمبدأ الإصلاح، وبالتالي قبلت بمبدأ الفصل بين الدين والدولة، أو لانتفى ذلك الصراع المرير والمستديم بينها وبين العلمانية، طالما أنهما متفقان في الشكل على خاصية واحدة هي العقيدة السياسية، لكن الشيء الوحيد الذي يدفع بعض العلمانيين للاعتقاد بعقيدة الإسلام السياسية، نزوعه المستمر

نحو الدولة أيًا كان شكلها أو نظامها، باعتباره مشروع دولة، وسواء كانت هذه الدولة على حامل الدين أو من دونه.

عند هذا التصور المجزوء عن فهم أجزاء المسألة، تتفجر براكين الجدل، لتولد معه تصورات أخرى، كتصور الصراع بين العلمانية والإسلام، واستحالة التوفيق أو اللقاء بينهما على أرضية مشتركة يسودها التفاهم، وتحميل كل فريق مسئولية الطعن بالفريق الآخر.

ثانيهما الدستور، والمقصود به القانون بما يخص العلمانية، والشرائع بما يخص الإسلام، فهذه الخاصية المثيرة للجدل بين أنصار التيار الإسلامي والعلماني، تفتح الأبواب على مصراعيها أمام احتدام الصراع بوجهه الثقافي والسياسي.

ولأن مواد الدستور في الإسلام، هي ذاتها نصوص القرآن، فهي في مجملها أحاكم وقواعد لا يمكن التنازل عنها، أو تبديلها وتعديلها لقاء أي موقف أو مطلب، لأنها في أساسها البنائي، وفق التصور الإسلامي، شرائع سماوية منزهة عن الهوى، لا تخطأ في أحكامها، وعلى ذلك، فإنها أحكام قطعية، لا تحتمل المناقشة أو المنازعة، حتى لو تناقضت أو تباعدت ظروف تشريعها الأول مع ظروف العصر الراهن.

بالمقابل فإن دستور العلمانية، سواء كانت علمانية سياسية أو قانونية أو اجتماعية، يتناقض بالمطلق مع دستور الإسلام، كونه دستورًا وضعيًا من مخرجات العقل الإنساني، تطلب وضعه ظروفًا سياسية – اجتماعية تزامنت مع أحداث تاريخية، عمت أجزاء واسعة من الكرة الأرضية، بدءًا من نصفها الغربي.

ولعل السبب في شيوع العلمانية في شتى بقاع الغرب، لا يعود إلى انتصار مبادئ العلمانية في تخليص الدولة من الوصاية الدينية،

بل لأن الأخيرة ليس لها من الدساتير والشرائع ما لدى الإسلام من شرائع، الأمر الذي سهل تقبل المجتمعات المسيحية للعلمانية، وتبني كافة مبادئها الأولية، لجهة الفصل النهائي بين الكنيسة والدولة، ومنح السلطان للدولة المدنية.

وما يفسر عدم التصادم والصراع بين العلمانية والمجتمعات المسيحية، ليس بسبب أن العلمانية نشأت وترعرعت في كنف الغرب، وبالتالي لا يمكن بداهة، أن تكون ضده، بل لأن المسيحية كدين، تختلف في العمق عن الإسلام كدين ودولة في آن، كما أن دستور المسيحية لم يجر التنازل عنه، بقدر ما جرى التعبير عنه صراحة، أن أعطي ما لقيصر لقصير، أي الدولة، وما لله لله، أي الدين، وهذا بحد ذاته ليس موجودًا في الإسلام، ولا يمكن أن يوجد في المستقبل تحت أي ظرف، وهو ما يجعل من دستور العلمانية العدو رقم واحد لدستور الإسلام، بعكس الحال لدى المسيحية، والسبب هو غياب مشروع الدولة في المسيحية، والذي جرى التعويض عنه من خلال العلمانية، في مقابل حضوره العميق في الإسلام.

وثالثهما، التوحيد باعتباره أحد أهم الخواص التي يجمع عليها غالبية المسلمين، لجهة وحدانية الله الخالق، مالك السموات والأرض والقادر على فعل كل شيء، وهو الأساس الذي يعود إليه كل المسلمين في كل ما يتصل بشئون دينهم ودنياهم، كما ينظم العلاقة بينهم وبين خالقهم في إطار إيماني خالص.

إن التوحيد الذي يوجد في الإسلام، لا يوجد مثيله في العلمانية، وهذا ليس ابتعادًا عن المواجهة القائمة بينهما، ولكنه افتراق ظاهري، بين خاصية التوحيد التي تعني الإيمان المطلق، وما يقابلها في الوجه الآخر من إلحاد مطلق.

وحول خاصية الإلحاد، يزداد الجدل اشتداداً، وتتسع دوائر الصراع الثقافي، ليظهر وفق الرؤى الإسلامية، وكأنه صراع بين الخير الذي يمثله الإسلام، والشر الكامن الذي تتضح به العلمانية، وبين الظلام الذي يغرق فيه الإسلام، والنور الذي أدى إلى تنوير نهضت فيه العلمانية وفق رؤاها.

كل هذه الرؤى والخواص المتضاربة بين الإسلام والعلمانية، هي التي استبعدت الحوار، واستعادت بدلاً منه الصراع الثقافي بمختلف أشكاله، ولعل نقص الفهم والإدراك المتبادل بخواص كل واحدة منهما، رفع من سقف الأحكام والتصورات المسبقة، تجاه بعضهما الآخر، فليست العلمانية في حقيقة المعنى والمبنى، تجسد الإلحاد بصوره المجردة، بقدر ما تجسد اصطلاحًا سياسيًا وقانونيًا واجتماعيًا، جرى فهمه واستيعابه إسلاميًا على أنه ضرب من ضروب الإلحاد، حينما تعارضت خواصه الدستورية والعقائدية مع خواص الإسلام، في حين تلاقت مع المسيحية واليهودية، ليس بسبب تهمة التحريف أو التزوير التي شابتهما، إنما لانتفاء أسباب التعارض بين خواصهما وخواص العلمانية في ظروفهما السياسية والاجتماعية والتاريخية، بعكس الحال تمامًا مع الإسلام الذي لا يقبل التنازل عن خواصه، تحت أي ظرف أو ضغط.

من هنا لا ينبغي فهم العلاقة الجدلية بين الإسلام والعلمانية، على أنها علاقة ضدية فقط، أي أن كليهما ضد الآخر قيميًا ومفاهيميًا، ولا تصوير الصراع على أنه صراع سياسي، مشحون بدوافع إيديولوجية تعود في أصلها إلى الدين، إنما هو صراع ثقافي تعود جذوره الأولى إلى نقص الفهم والوعي بخصائص كل منهما، لكنه يتراءى أحيانًا في صورة الصراع السياسي، كلما قل منسوب الوعي وازداد منسوب التطرف لجهة عدم فهم الخصائص الثلاث.

وإن كان صراعًا سياسيًا، فهو صراع بين الرموز فقط، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، أي بين الأشخاص وكل ما يصدر عنهم من سلوك ناتج عن الفهم القاصر لخواص الآخر، كالصراع الدائر الآن بين رجال الفقه ومعهم جماعات الإسلام السياسي، وبين النظم السياسية العربية ذات الصبغة العلمانية حول تفسير العديد من القضايا الاجتماعية الملتبسة، وكل ما له صلة بشئون الميراث بين الذكر والأنثى، وقضية تعدد الأزواج، التي بدا فيها الانتصار جليًا لجهة تقييدها بقانون مدني، كما هو حاصل في تونس، أو لناحية إطلاق يد رجال الفقه في سوريا، لصوغ ما يرونه مناسبًا لقانون الأحوال الشخصية، بداعي مراعاة خصوصية المجتمع المسلم، إلا أنه في حقيقة جوهره يتناقض وطبيعة الدولة بوجهها العلماني.

غير أنه، لا يمكن بأي حال، اعتبار الصراع بينهما، صراعًا سياسيًا حول النصوص، حتى لو جرى استخدامها أو اللجوء إليها في كل مرة، لتفنيد حجج الآخر، أو لإظهار تهافتها ومناقضتها للواقع.

وما استخدام النصوص، إلا دليلاً على استمرارية المواجهة، التي تظهر على هيئة صراع ثقافي بين المعاني والقيم والمفاهيم الشائكة والمعقدة بين الإسلام والعلمانية، والتي يبدو أنها مستمرة بوجهها الحالي، طالما أن هذا الصراع وجد فيها الوقود اللازم لاستمراره.